بالمنع لغيره الثالث وهو قول الجمهور عدم وقوعه بواحد منهما الا في المنع
المتعلق العلم بعدم وقوعه لقوله تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها
والممتنع لتعلق العلم وسع المكلف ظاهرا فلذا اتفقوا على جواز
التكليف به بل وعلى وقوعه كما مر والله اعلم الرابعة ذهب
المعتزلة الى ان الغرض من التكليف ولو بالمندوب الى من علم انه علم انه
او المندوب هو التعريض للثواب العظيم الذي لا يحصل الا مع خالصة
مع السرور والتعظيم بان ذلك لا يحسن به دون الاستحقاق ولا خفاء
في ان للافعال والتروك اثرا في اثبات الاستحقاق
بينها دون الايات والاحاديث الدالة على ترتب الثواب واستحقاق
التعظيم على تلك الافعال والتروك ومن يطع الله ورسوله يدخله
جنات تجري من تحتها الانهار ثوابا من عند الله من عمل صالحا من
ذكر او انثى وهو مؤمن فلنحيينه حياة طيبة ولنجزينهم اجرهم باحسن
ما كانوا يعملون الى غير ذلك مما لا يحصى ويد لانة المعقول اما اولا فلان
الخالي عن الغرض عبث لا يصدر عن الحكيم افحسبتم انما خلقناكم عبثا
ولا غرض سوى ذلك اجماعا لانا لا نثبت غيره والمخالف لا يثبت
الغرض اصلا واما ثانيا فلان البعث على امر شاق بطريق الاستدلال
بحيث لو خولف تترتب عليه العقاب اسرار واضرار غير المستحق
لا لمنعه ظلم يستحيل على الله تعالى فالغرض لتلك المنافع والتمكين
من اكتساب السعادة الابدية اي الجهة المحسنة للتكليف ولا يبطل
حسنه بتفويت الكافر اذا لفاسق ذلك على نفسه بسوء اختياره
واجيب اولا بانا لا نسلم انه لا يحسن الثواب والتعظيم
بدون الاستحقاق اما على انه لا يتجه من الله تعالى شيء فظاهر
واما على التنزل والقول بانه يتجه العقل فلان افادة منفعة عين
من غير ضرر لغيره ولا لغرض بعض الكرم والحكمة وغلطهم انما نشا
من عدم التفرقة بين الاستحقاق الحاصل بالاعمال وبين كون
المفاد والمنعم به لائقا بحال المنعم عليه فان افادة ما لا يليق كتعظيم
الصبيان والبهائم لا يعد صوابا ولا يستحسن عقلا فتفطن لهذا
ايصال النعم الى غير من علم الصلاحات من هذا القبيل ولا خفاء
ان هذا انما هو على تقدير التكليف واما على تقدير عدمه وكون
الانسان غير مطلوب بامر ولا نهي فكيف يتصور قبح افاضة
سرور دائم عليه من غير لحوق ضرر بالغير وثانيا بان ترتب
الثواب على الاعمال لا يدل على ان لها اثرا في اثبات ان الاستحقاق
لجواز ان يكون فضلا من الله تعالى دار امر العمل كيف وجميع الاعمال

لا تنفي

لا تنفي يشكر القبيل مما افاض من النعماء وكيف يعقل استحقاق ما لا عين رات
ولا اذن سمعت ولا خطر على قلب بشر بمجرد تصديق القلب واللسان
مجرد تخمين امن فمات في الحال وبهذا يظهر انه لا حاجة في اثبات الاستحقاق
الى ما شرع من التكاليف على ما فصل في علم الفقه وعلم صفات القلب
واحوال الاخرة الذي يسميه الامام محجة الاسلام بعلم السر وثانيا
بانه لو سلم لزوم الغرض فلا نسلم الاجماع على انه لا غرض سوى ما ذكرتم
فقد قيل الغرض الابتلا وقيل منكرا النعماء وقيل حفظ قطام العالم
وبهذا يبطل الاخلاف ويحتمل ان يكون امرا لا تتمة يعلمها المعقول
وبهذا يندفع ايضا كونه ظلما لان الاضرار بمثل تلك المنافع بكون
بمحض العدل سيما ممن له ولاية التربية وكان المتضرر في خالص
ملكه وربما يأبى العمل والثواب على ما ذكرتم شبه اجارة ولا يدفيها
من رضى الاجير وان كان الاجر اضعاف الاتي اجرة المثل والحق ان القول
بالفتح العقلي ووجوب تركه على الله تعالى مشكل الامر في تكليف الكافر
للقطع بانه اضرار دون جهنم انه الزام افعال شاقة لا يترتب عليه نفع
له بل استحقاق عقاب دائم وان كان مسببا عن سوء اختيار ولا خفاء
ان مثله ينبغي بجلال تكليف المؤمن عبث يترتب عليه منافع لا تخص
وكون تكليف الكافر لغرض التعريض والتمكين اي جعله في معرض الثواب
ومنكما من اكتسابه انما يحسن اذا لم يعلم قطعا انه لا يكتسب الثواب
وان استحقاق العقاب والوقوع في الهلاك الدائم كان مستقبا
لولا هذا التكليف واجاب بعض المعتزلة بان لنا اصلا جليلا نحمل
به امثال هذه المشتبهة وهو انه قد يستقبح الفعل الشيء بادي النظر مع انه فيه حكما ومصالح اذا ظهرت عاد الاستقباح
استحسانا كما في قصة موسى مع الخضر عليهما السلام من خرق السفينة
وقتل الغلام وكما في تغديب الاستاذ ولده او عبده للتاديب والزجر
عن بعض المنكرات وعلى هذا ينبغي ان يحمل كل ما لا يدرك فيه جهة
حسن من افعال الباري تعالى وتقدس والبه الاشارة بقوله الى
اعلم ما لا تعلمون حيث تعجبت الملائكة من خلق ادم عليه الصلاة
والسلام وبه يتبين حسن خلق الموذيات وابليس وذريته
وتنبيه وتحوذلك فلنا اذا تاملتم هذا الاصل عليكم لانكم
يقال لكم في كل فعل ادعيتم قبحه لعل لله فيه حكما ومصالح قصرت
عنها عقولكم ولو ظهرت عاد الاستقباح استحسانا
وحينئذ لا يتحقق القبح البتة مع انكم حاكمون بعدم حزوج
الافعال عن الحسن والقبح البتة فان قلتم ما قدرتنا في تقرير